

إيران تضغط على بعض الفصائل لإبراز جانبها السياسي أكثر من العسكري
كيف ستحدد الانتخابات العراقية المرحلية المقبلة من التنافس الأميركي - الإيراني؟

أحزاب سياسية والتغلغل في الوزارات والمحافظات. إنه ليس تفكيراً بل تحولاً. وبعض الفصائل — مثل بدر — تستطيع ليس عباءتين: وجه سياسي مؤسسي، وفصائل تذوب داخل مؤسسات الدولة. وإذا حصل الانهيار، تتوقع إيران أن الولايات المتحدة لن تستقر بالمجاملة. فهي تتوقع أن واشنطن تحتمل دمج الفصائل تحت مظلة وزارة الدفاع فقط كلما بقيت هذه الفصائل صامدة. لكن عندما تتدخل في عمليات أميركية أو إسرائيلية — عبر مضايقية الأصول الأميركي أو محاولة توسيع القتال — فإن واشنطن ستدرك بطريقة محدودة لكنها قاسية. قد تكون بضربيات دقيقة، أو تصنيفات إرهابية جديدة، أو قيود أشد على حركة الدولار، مما يدفع ذلك إيران اليوم إلى خلق طبقة سياسية مسلمة وإبقاء الردع العسكري بصفة الاحتياط. قد تقبل الولايات المتحدة وعها كتل سنية وكردية بفكرة دمج شكلي للحشد تحت إطار وزارة الدفاع، لكن ذلك سيقى السيادة العراقية مخترقة والدولة واقعة فعلياً تحت هيمنة الحشد. ومع تردد واشنطن في خوض صراع شامل، فإن المسار الأرجح هو احتواء الحشد لا تفكيكه — عبر ربط الموارد بالإصلاح، وجعل الأجنحة المسلحة أصغر وأدق وأكثر قابلية للاستجابة. أما الخالي الطوعي عن السلاح فلن يحدث دون ضغط عسكري ساحق، وهو خيار لا ترغب الولايات المتحدة وحلفاؤها باتخاذها.

وبالتالي، سيقى التفاؤل الإيراني في المدى القصير قائمًا سياسياً وبيروقراطياً، بينما تختبر واشنطن ما إذا كان الضغط المالي والتعاون الأمني قادرین على تقليل مساحة المناورة أمام الحشد.

في النهاية، يبقى التعايش الخيار الأكثر واقعية داخل العراق، لكن الخطير يمكن في أن يعتقد أحد الطرفين أنه يستطيع الفوز بعد الانتخابات، فيدفع العراق من السياسية إلى السلاح مجدداً.

عن معهد الشرق الأوسط



عبر الحدود مع التأكيد على أن الدولة يجب أن تحترم السلاح، وتريد الولايات المتحدة أن تدمج تلك الفصائل المسلحة في سلاسل قيادة خاصة لمساءلة، أو على الأقل أن تحوّل إلى كيانات سياسية. أما إيران فتريد الاحتفاظ بخياراتها العسكرية عبر الحدود — لكن دون أن تصبح هذه الخيارات علنية ونشطة بشكل يستجلب ضربات خارجية أو عقوبات أميركية تخصيص الخناق على أنابيب الدولار العراقية التي تعتمد عليها طهران. وقد أنتج هذا “تجربة إيرانية هادئة” داخل العراق: الضغط على فصائل مختارة لتخفيف الطابع العسكري وبناء إبقاء النظام قائماً من دون الانجرار إلى مواجهة واسعة مع الولايات المتحدة على الأرض العراقية، بينما تتعافي إيران من سلسلة الضربات التي تعرضت لها هي ووكلاً لها منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣.

للولايات المتحدة والخليج، لأنها يمكن أن تكون جسراً بين إيران وأميركا والعالم العربي. ومع ذلك، ستتوقع طهران من بغداد احترام خطوط حمراء تتعلق بعدم نزع سلاح شامل للخصائص، ولا انخراط في سياسات عقوبات أميركية معاذية لإيران، ولا السماح للأميركيين أو الإسرائييلين باستخدام الأرضي العراقي لتنفيذ عمليات عسكرية. من هنا، تمتزج رؤية طهران بين الأيديولوجيا والبراغماتية: الحفاظ على الردع وشبكة الحلفاء الإقليميين من جهة، وتوسيع قاعدة الشركاء السياسيين في العراق وتخفيف حضور العناصر الأكثر استقراراً من جهة أخرى. الهدف المركزي:

تشكيل
بغداد
الأنمن
أو تقييد
إيران.
لوزراء
طن دون
تطلب
شيعي
ييد مع
اشنطن
بل قد
صديقه

١١ نوفمبر والجهود اللاحقة
الحكومة ستقرر من يسيطر في
على مفاصل الميزانية، وتعين
الداخلي، واللجان التي قد تشرع
استقلال الحشد الشعبي المدعوم من
كما ستحدد ما إذا كان رئيس
المنتخب يستطيع التعامل مع واثق
استدعاء أحزاب الفصائل.
وأشار التقرير إلى أن طهران،
بحكمة يهيمن عليها التيار
التقليدي، لكنها ستتسامح بالتأييد
رئيس وزراء شيعي يقترب من
وعواصم الخليج أو حتى أنقرة
نفضل طهران حكومة عراقية
العاملة في العراق.
من صعوبة مع دخول
نبيل في معركة حول
العبء المالي للحشد
سرح انتقاط فيه كل
منافسة الأميركية -

ظاهرات تربوية عارمة قبيل تراجع المالية عن الطعن بتعد يلات قانون المعلمين

إلى ذلك، قال نقيب المعلمين في ذي قار حسن على السعدي إن «التظاهرات جاءت بالتزامن مع احتجاجات مماثلة في المحافظات العراقية دعت إليها نقابة المعلمين – المركز العام، ردا على طعن وزارة المالية بالمادة 4/ثالثاً من التعديل الأول على قانون وزارة التربية». وأوضح في حديث للمدى أن «التعديلات شرعنها البرلمان، وصادق عليها رئيس الجمهورية، ونشرت في جريدة الوقائع العراقية، وانتسبت الدرجة القطعية وباتت واجبة التنفيذ». وأضاف أن «قرار البرلمان لتعديل القانون جاء عبر تضحيات جسيمة قدمها المعلمون، ولاسيما معلمو ذي قار الذين تعرضوا للقمع والاعتقال والإصابة خلال التظاهرات». وتحدث السعدي عن دور المعلمين في مختلف المجالات الوطنية، ومنها مشاركتهم في إدارة الانتخابات والتعداد السكاني وغيرهما من المهام الحكومية، مؤكداً أنهم «شركاء في كل قضايا الوطن». وأعرب عن استغرابه من توقيت الطعن الحكومي بعد الانتخابات مباشرة، لافتاً إلى أن «تشريع القانون قبل الانتخابات والطعن به بعدها قد يكون جزءاً من وسائل المرشحين والقتل لتحقيق غاياتهم»، مشيراً إلى أن «بيان نقابة المعلمين – المركز العام – تحدث عن استغلال أصوات المعلمين خلال الانتخابات ثم التخل من التهديدات». وساق للمعلمين في ذي قار أن استخدمو الاحتجاجات كوسيلة ضغط مشروعة، إذ تظاهر الآلاف منهم يوم الثلاثاء 8 نيسان (2025) للطالبية بتحسين الرواتب، وتعريض التفريغ بالقابل الصوتية والدخانية، ما أدى إلى اعتقال وإصابة العشرات. وفي اليوم التالي، أذاعت جهات حقوقية ومهنية ما وصفته بالقمع المفرط، وأعربت عن قلقها من انتهاك حرية التعبير. ووفق مكتب مفوضية حقوق الإنسان، بلغ عدد المعتقلين 44 شخصاً أفرج عنهم لاحقاً، إضافة إلى تسجيل 27 جريحاً من كلا الجانبيين. وفي (6 نيسان 2025) أعلنت روابط وتنسيقيات المعلمين مشاركة 90 في المائة من مدارس المحافظة في إضراب لليومين للمطالبة بتعديل الرواتب والمخصصات وتغيير قانون حماية المعلم وتوزيع الأرضي، ملوحين بخطوات تصعيدية في حال تماطل مطالبهما.

بساعات عن الطعن بتعديلات قانون المعلمين، احشد مئات المعلمين في تظاهرة احتجاجاً على خطوة الوزارة. وأكد المحتجون أن تشريع التعديلات جاء عبر «تضحيات جسيمة» قدمها المعلمون، وأن إقرارها قبل الانتخابات ثم الطعن بها بعدها يُعد «غطاء للحقوق وتحالياً انتخابياً مكشوفاً». وجاءت التظاهرات قبل ورود أنباء عن تراجع وزارة المالية عن طعنها المتعلق بعدم صرف الزيادة المالية البالغة 15 ألف دينار على رواتب المعلمين والتدرسيين، والمقررة ضمن التعديل الأول لقانون المعلمين.

وقال نقيب المعلمين العراقيين عدي حاتم العيساوي، مخاطباً المحتجين أمام مبنى وزارة المالية، إن «وحذتكم انتصرت وتماسكم انتصر وكلكم هى الأولى»، مضيفاً في تصريحات تابعتها المدى أن «المعلم أول» والاحتفاء سيكون «من ساحات التظاهر». وفي حديث لاحق للمدى، أكد العيساوي أن «وزارة المالية ألغت اليوم (الأربعاء) الطعن الصادر من دائرة المرازنة، وبالتالي سيُمضي تنفيذ القانون ضمن موازنة 2026»، مشيراً إلى أن «تعديلات قانون المعلمين باتت نافذة بعد نشرها في الجريدة الرسمية في 22 أيلول 2025، وبعد التأكيد من عدم وجود طعن من قبل وزارة المالية».





وبين علوان نشاط التنظيم بما يقتضى بشكل ملحوظ، وأن عناصره باقىوا يوجّهون اهتمامهم نحو مناطق رخوة في الساحل الأفريقي، خصوصاً مالي ونيجيريا، نتيجة هشاشة حكومات تلك الدول وضعف السيطرة الأمنية".

وتدرك بغداد أن أي تغيير في خارطة الوجود الدولي داخل سوريا سيعكس مباشرة على أمن الحدود المترفة بالبالغ طولها أكثر من 618 كيلومتراً، إذ عملت الحكومة العراقية على مدى السنوات الماضية على تحصين معظم الشريط الحدودي عبر الصيّات الكونكريتية والخنادق ونشر كاميرات حرارية ومنظومات مراقبة، مما أهّم في تقليص قدرات التنظيم على التسلل وإعادة الانتشار، ورغم ذلك، تبقى طبيعة الصحراء الممتدة بين البلدين عاملاً يزيد من حساسية أي فراغ أمني قد يطرأ في الجانب السوري.

ترتيبات استراتيجية أوسع

من جهةٍ، حذر الخبير الأمني سيف رعد في تصريح لـ(المدى) من أن "التحركات العسكرية الأمريكية، ولا سيما التوجّه نحو إغلاق بعض القواعد والانتقال إلى قاعدة قرب دمشق، جزءٌ من ترتيبات استراتيجية أوسع تتعلق بمحاربة داعش، إضافة إلى تفاهمات محتملة قد تشمل إسرائيل والشرع السوري".

وأوضح أن "البادية السورية ما تزال تمثل تزايد المعلومات عن إعادة تمويل القوات الأمريكية في شمال وشرق سوريا، بالتزامن مع تحضيرات لنقل جزء من هذا الوجود نحو العاصمة دمشق، وفق ما كشفت عنه وكالة رويترز خلال الأيام الماضية".

وتنافي هذه المستجدات في وقت تشهد فيه الساحة السورية تحولات سياسية وأمنية متسرعة، أبرزها عودة الاتصالات بين واشنطن ودمشق، وما يرتبط بها من تفاهمات إقليمية بدأت ملامحها بالظهور تدريجياً.

وتشير المعلومات الميدانية إلى أن المناطق التي كانت تشكّل ثقلاً لعمليات «داعش» خلال السنوات الماضية، لا سيما البادية السورية والشريقيات المتقدّة حتى الحدود العراقية، باتت تشهد بدلاً وأيضاً في خطوط الانتشار العسكري، وبالموازاة، تزايد مؤشرات تفكك قواعد أمريكا في مناطق سيطرة «قسد» تمهيداً لإعادة توجيهه التّقلّع العملياتي قرب دمشق، في خطوة تراها أوسعاط مراقبة جزءاً من إعادة هيكلة شاملة للوجود الأمريكي في سوريا.

انحسار لعمليات داعش

بدوره، أوضح الخبير العسكري والاستراتيجي اللواء المتقاعد عماد علوـل(المدى) أن "الولايات المتحدة بدأت خلال الأسابيع الأخيرة انتهاج استراتيجية جديدة في الساحة السورية تقوم

الأراضي المخصصة لهم. وأكد المتظاهرون أن هذه الحقوق «أبسط ما يمكن تقديمها للمعلم»، وأن العراق «بلد غني بإيراداته التغذوية والجمالية والضربيّة»، بينما تبقى حقوق الكوادر التربوية «مهملة ومُؤجلة دون مبرر». وخلال التظاهرة، سلم نقيب معلمي بابل ثائر وحيد الجبوري مجموعة من الكتب الرسمية والمطالب إلى محافظ بابل عدنان فيحان، على أن ترفع إلى الحكومة الاتحادية ورئاسة الوزراء في بغداد للبت فيها. كما رأى تدريسيون مشاركون أن عدم الاستجابة للمطالب سيدفعهم إلى «خطوات تصعيدية أكبر»، من بينها اعتصامات داخل المدارس وتظاهرات مركبة في بغداد أيام وزارة المالية يوم الأحد المقبل، وصولاً إلى الإضراب العام عند استئنار التجاهل. وأختتم

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير

22

هزيمة أغلب الوزراء السابقين ورؤساء المجالس المحلية

فوز جميع المحافظين باستثناء رجل المالكي

في بغداد . . وسقوط مستشاري السوداني

إلى

أسعد

الملماوي

رئيس

مجلس

بابل

عن

"تبار

الحكمة

.

وفي

المقابل

،غاب

معظم

رؤساء

المجالس

الآخرين

عن

السباق

،فهي

كريلا

،دفع

قاس

اليساري

،رئيس

مجلس

المحافظة

،بشققته

على

اليساري

،مرشحاً

عن

تحالف

السوداني

،لكله

خسر

أيضاً

.

وفي

الثني

،رشح

أحمد

دريول

،رئيس

مجلس

شقيقه

علي

دريول

عن

الآخر

.

بينما

في

ديالي

،رشح

عمر

الكريوي

،رئيس

مجلس

شقيقه

الثاني

،مضر

الكريوي

عن

تحالف

السبا

،بزعامة

خيس

خس

ر

خس

تركيا تستضيف مباحثات سلام بين أوكرانيا وروسيا برعاية أميركية

ذكرت تقارير أن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب تعمل سرّاً مع روسيا على صياغة خطة جديدة لإنها الحرب في أوكرانيا، مستوحة من خطة ترمب لوقف إطلاق النار في غزة، تتضمن عدة محاور رئيسية. وفي الوقت نفسه، قام مسؤولان عسكريان أمريكيان رفيعاً المستوى بزيارة غير معلنة إلى كييف لإجراء محادثات تهدف إلى إحياء جهود السلام المتعثرة مع روسيا، في وقت وصل فيه الرئيس الأوكراني فلوديمير زيلينسكي إلى أنقرة الأربعاء للقاء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لإحياء مفاوضات السلام مع روسيا برعاية أميركية ولكن بغياب ممثلين روس حسب قرار الكرملين.



"أكسيوس":

"تشعر أن الموقف الروسي يُسمح بالفعل"

وتفاؤله بشأن فرض اتفاق.

وأضاف

الرئيس

الروسي

فلاديمير بوتين

في

الأسكا.

وقال:

إنها

في الواقع

إطار

واسع

بكتير

نقول

أساساً

كيف

يمكننا

أن نوفر

أخيراً

أمناً

لأوروبا

وأليس

فقط

لأوكانيا

"

ومن ذلك

لن

تشتبه

الخططة

أيًّا

من

الجهود

التي

قادتها

المملكة

المتحدة

لوضع

خطة

سلام

على

غزة

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

الهدف من الآراء التي تطرح في هذه الصفحة، والمقالات التي يعاد نشرها، هو للاطلاع على الرأي الآخر مهما انطوى على اختلاف

56% نسبة مشاركة.. لا يشاهدنا أحد!

تفكيك البنية الرقمية للانتخابات: كيف صنعت الطفمة شرعية مزيفة عبر صناديق الاقتراع؟



Jasim Al-Halafi

فالأرقام هنا ليست تفصيلاً تفصيلاً، بل أدلة نفوذ تعيد بها السلطة رسم الواقع على مقاسها، عبر تضخيم المشاركة وتحويب المقاطعة الواسعة إلى قبول شعبي مزيف. والقراءة العلمية الدقيقة للبيانات الانتخابية تفضح هذه الآليات، لأنها تكشف الجوجة الهائلة بين الواقع وما تناول السلطة تسويقه، وتعيد الاعتبار لمفهوم الشرعية بوصفه تعبر عن إرادة حرية، لا معايير مفبركة تدار في غرف مغلقة.

وحيث يتضخّم أن أكثر من ستة ملايين صوت تدار داخل منظومات الفنون، مقابل بضعة ملايين فقط صوتوا بارادتهم، يصبح الحديث عن انتخابات تناقضية أو تمثيل حقيقي نوعاً من العبث السياسي، فارتفاع نسبة المشاركة العلنية فوق الحقيقة لا يعود إلى خلل إجرائي بسيط، بل إلى اختلال

يعيق في بنية النظام السياسي نفسه، وفي

فهم المفهوم الشرعية ومصادرها وحدودها.

ومثل هذا التحليل لا يقف عند حدود التخشيص التقني، بل يفتح الباب أمام استئناف تجاوز العلية الانتخابية إلى بنية القوة في العراق: كيف يمكن لقوى مدنية متشتّة ومقوّعة وممحوّدة أن تواجه منظومة تمتلك

الماضي والسلال والمؤسسة؟ وهل يمكن لانتخابات، يعيّنها التقني، أن تكون طريقاً للتعيير، أم أنها أصبحت إحدى أدوات إعادة تدوير النفوذ؟ وأين يقف المجتمع العراقي، بقيمه وأحتجاجاته وأزماته، في هذه المختلة؟

إن إدراك هذه الحقائق لا يقود إلى اليأس، بل

إلى إعادة بناء الوعي السياسي على أساس واقعية: كشف التلاعب، وتحليل البنية، وتحديد سمات الممكن، وقد تملّك أدوات الأرقام، لكنها لا تستطيع أن تقنع مجتمعها

حيث من استعداداته وآدواته حين تتوفر الشروط، وهذا في إدراك الأرقام ليس نهاية التحليل، بل

بدايتها: يواكب الفهم أعمق للصراع، وإعادة تعريف دور المجتمع والقوى المدنية في لحظة مفصلية كهذه. والتاريخ يشهد على أن الأقلية

أو الأقلية ليس كتل كونكريتية صلدة، بل ما

كان أكتيرية سيسير أقليات ذات يوم والعكس صحيح بالنسبة للأقلية... والتاريخ لا يمكن أن يكون شاهد زوراً

أي أن الفائزين حصلوا على ثلاثة عشر بالمائة

نسبة من أصوات من يحق لهم الانتخاب، وهي

وثمانين

بالمائة

من المواطنين لم يصوّتوا لهم ولم ينحّموا ثقّتهم.

إن تطبيق هذه المعادلات يكشف أن الشرعية

التي حاولت الطفمة تبيّنها عبر أرقام

المفوضية لم تكن سوى بناء رقسي مصطنع،

ينهار عند أول اختبار علمي، فعندما لا تتجاوز

نسبة من صوتوا بارادة حرية 19%， وعندما

لا يحصل الفائزون إلا على 13% من أصوات

من يحق لهم الانتخاب، أصبح واضحًا أن ما

جرى ليس عملية ديمقراطية، بل إعادة تدوير

النفحة الفوّة عبر أدوات رقمية وخطابات

إعدامية مضللة.

هذه الأرقام لا تضفي فقط ضعف المشاركة، بل

تكشف العمار السياسي للسلطة: كتلة صغيرة

منظمة وسلحة بالمال والسلاح والولاء

المؤسسي، مقابل مجتمع واسع مُفضّي

منهك، أو مخدوع بحرب الأرقام، لذلك، فإن

الطفمة لا تقتضي عدالة أقرّها وضوها:

معادلات مجموع الأصوات التي حصلت

عليها الطفمة وتحسّن هشاشة السردية

والشرعية حول المشاركة.

إن كشف هذا التلاعب لا يُحال على قراءة

الانتخابات، بل يفتح الباب أمام استئناف تجاوز

العلية الانتخابية إلى بنية القوة في

العراق: كيف صنعت الطفمة ونسبة تحت المجهر

ناخباً فقط

وإن لم تكن هذه المعادلة كافية للكشف ضعف المفوضية التي سعت الطفمة إلى تضليلها، يمكن اعتماد معادلة أخرى أكثر وضوحاً:

احتساب مجموع الأصوات التي تفضّي على شفاعة النفحة وتحسّن هشاشة السردية

والشرعية حول المشاركة. وإن أعلنته المفوضية

أما إذا طرحت من حساب المتردّين مليوني صوت تقريباً، تمتّلّق قواعد المتردّين والمتردّعين

من تضيّع أصوات الفائزين في الانتخابات، فإن عدد المواطنين الذين أثروا بأصواتهم بقناة

المؤسسي الصارم، والأصوات المشترأة باسم

المؤسسيين، ومحترّبهم بطبيعة الحال، إضافة إلى ما توفره تلك التشكيلات من طرق والآيات

الشرعية، أي اعتماد عدد المتردّين باليمنيا

دون بيع وشراء أصوات، دون تصويت

بأنضباط مؤسسي، بحسب: 5.225,164 = 2.000.000 - 7.225,164 = 4.008.481

هذا هي النسبة التي لا تتجاوز تسعة عشر بالمائة فقط، التي مكنت 329 ناخباً من الحصول على شرعية حكم تمثل في حقيقتها واحداً وثمانين بالمائة من شعب لم ينتخب هؤلاء النواب.

إن الأرقام، حين تفكّر بهذه الطريقة، لا تستخدّم لتسجيل نقاط في سجل حسابي، بل لكشف البنية التي تعامل من خلالها الطفمة لانتاج التصويت وفق الدستور وتكون كالتالي

مع ان المعادلة الاصح هي مجموع اصوات الفائزين تقسّم على همّة الذين يحق لهم التصويت وفق الدستور وتكون كالتالي

13% = 29.262,288 / 4.008.481

يشهد على انعدام العدالة الشعوبية

وهي النسبة التي أعلنتها شبكات المراقبة

التجوّل بين الأرقام الرسمية والمشاركة الفعلية

بالعودة إلى الأرقام التي اعتمدتها المفوضية: الأول: 12.009.453 وهو مجموع عدد

المتردّعين في التصويت العام والخاص، الثاني: 416,335 وهو عدد الناخبيين

المسجلين باليمنيا فقط.

هذا العدد ينطليان بتحليله ورأياً واضحاً

يشانها، لأنهما مغلّفان بعد سبب هدفه الواضح زيادة نسبة المتردّين على حساب

ال庶民ية الفاعلة، وإضفاء شرعية على طفمة الحكم. غير أن تفكّك الرقين وتحليلهما من زاوية صدقية المفوضية التي تسعى الطفمة

لإظهارها يكشف ما يلي: أو لا: الرقم (12.009.453)، الذي يمثل مجموع

المتردّعين في التصويتين العام والخاص، يتضمن فئات متقدّدة لا يمكن احتسابها كأصوات انتخابية ذات إرادة سياسية واضحة.

فأعداد الذين أبطلوا بطاقات الانتخاب بلغت (729.933) تناخباً، وفق المفوضية.

ثانية: أعداد وكلاء الكيانات السياسية والرّاقبيين بلغت نحو (2.250.000) وفق

مصارد مستقلة، وهو رقم هائل لم تستطع

الرّقابة على سير عملية الاقتراع وحيادها.

ثالثاً: أعداد المتردّين في التصويت الخاص بلغت (1.084.289)، وهو ناخبيون صوّتوا

عملياً من حرية الاختيار، ويمثل وزناً انتخابياً وهذا العدد، على ضيّخة، لم يشهد أي بلد

ديمقراطياً منذ اعتماد الانتخابات وسيلة لتثبيت المواطنين في المجالس التشريعية.

وسيجري لاحقاً تحليل التأثير السليبي لهذا الرّقم على سير عملية الاقتراع وحيادها.

ثالثاً: أعداد المتردّين في التصويت الخاص بلغت (1.084.289)، وهو ناخبيون صوّتوا

عملياً من حرية الاختيار، ويمثل وزناً انتخابياً منظماً داخل البنية الرسمية. وبخاصّة

عن شبّات النفوذ والمال والولاء التنظيمي.

و عند تطبيق العادلة: هذه الأرقام، تكون النتيجة (4.784.289) صوتاً فقط.

وهذا الرقم يمثل الكتلة الحقيقة للناخبين

المتردّعين، الذين صوّتوا بارادتهم الفردية، بعيداً

عن شبّات النفوذ والمال والولاء التنظيمي.

و عند تطبيق العادلة: هذه النتيجة (12.009.453) على

التجوّل هي أرقام المفوضية العليا (الستة

الذين يشكلون مجموعاً هاماً في فهم طبيعة

الانتخابات، لأن العملية تتمّ في جوهرها

لعبة أرقام تصنع الشرعية وتبيّن النفوذ

والتأثير السياسي والمعنوي، وهذا تعمّد

المفوضية رفع غطاء شعبياً مصطنعاً

للانتحابات، فإن الاحتكام إليها يكشف ما يلي:

التجوّل المتردّي يمثل المفوضة في

استخدامها المتردّي، يجب تحويل المتردّين

عمر قسمة عدد المتردّين (12.009.453) على

العدد الكلي للمتردّين الذين منهم الدستور

حق الانتخاب (29.262.288) وفق المادة 20

من دستور عام 2005. وبهذا تكون المعادلة على

النحو الآتي: 29.262.288 / 12.009.453 = 41% وهذه هي النسبة التي أعلنتها شبّات المراقبة

العراقية استناداً إلى أرقام المفوضة نفسها.

الفقر في العراق: مأساة في بلد الثراء



Jorg Mousa

يمثل الفقر في العراق واحدة من أكثر

الإشكاليات تعقيداً في المشهدين الاقتصادي والاجتماعي، ولا يعود ذلك إلى حجم معدلات

الفقر فحسب، بل إلى الطبيعة المركبة لهذه

الظاهرة، وإلى التناقض الصارخ بين الإمكانيات الاقتصادية ومتقدّدة

وواسعة من السكان.

فالعراق، بوصفه واحداً من أكبر الدول المنتجة للنفط، يمتلك مورداً مالياً ضخماً كان يمكن أن

يتحوّل إلى قاعدة لتنمية بشرية متردّدة إلا

أنه، بحسب المؤشرات الرسمية والدولية، لا يزال يعاني ضعفاً واضحاً في بنية التعليم والصحة

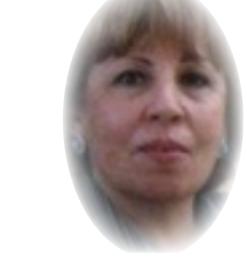
والنفايات اجتماعياً واسع النطاق.

واماً من تطبيق العادلة: الفقر متعدد الأبعاد في

العراق ينبع من تقدّم المتردّين في

حين تكون العدالة نظاماً

لا شعراً



Naseer Al-Barak

الاحتفاء بفوز مدني في انتخابات نيويورك ليس مجرد إعجاب بشخص فائز، بل إنها بذاته استطاع أن يُفتح نموذجاً للقيادة يقوّم

على الكفاءة لا القرابة، وعلى الخدمة العامة لا الشعارات الطائفية أو العائلية.

فهي مدنية قوية، لا تُنسى صدقها، ولا تُنسى منظومتها قانونية ومتقدّدة، يُحيط بها العدالة والمساواة وتكافأ الفرص.

يمتلك نصّة هامة، يُحيط بها العدالة، يُعيّن عن العصبية والزبانية والحسوبية التي تختبئ في العالم العربي.

أما في العراق، فالمشكلة ليست في غياب الكفاءات، بل في غياب الإطار الذي يتيح لها أن تقدم وتحترم. فتحن نملّك العقول والطاقات، لكننا نفتقر إلى النظام الذي ينصفها.

العراق بحاجة إلى قوانين ومؤسسات تنظم العمل السياسي والاجتماعي وتحرره من سلطنة العنتيرية والطائفية، وإلى ثقافة انتفاء للوطن فوق كل انتفاء آخر، وإلى شعبٍ يعيّن بكرامة

